عنوان البحث

نظرة عامة علي ظاهرة الفساد، ودور مؤسسات الدولة الحكومية والغير حكومية في مواجهته ومحاولة القضاء علية

إسم الباحث :- أحمد سمير عبد الحميد

بسم الله الرحمن الرحيم

"الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله"

صدق الله العظيم

" الأعراف " 43

مقدمة

لا يوجد خطر على المجتمع مثل خطر الفساد، فالفساد يهدد أهداف التنمية مباشرة، ذلك أنه يخلخل العدالة الاجتماعية تماما، ويخلخل التوزيع العادل للثروة، وهذا يولد مشكلات اقتصادية مختلفة، ليس الاحتكار بأقلها خطرا، فالفساد في منتهاه عملية "حقيرة" تآمرية، ليصبح المال دولة بين الأغنياء فقط، وهذا يجعل الفقر متفشيا، والبطالة لا تتزحزح والإنتاج في أقل مستوياته، وفي كل مناسبة تتم الإشارة إلى ضرورة مكافحة الفساد والشفافية في ذلك. ورغم أن جهود مكافحة الفساد قد بدأت منذ أعوام عديدة . لكن مشكلة الفساد - بوصفها ظاهرة اجتماعية خطيرة - أنها متلونة ومتعددة المظاهر، وإن تمحورت حول حصول فئة من المجتمع على مزايا وحقوق ليست لهم. وقد يكون ذلك من خلال تسهيلات غير نظامية من بعض الفاسدين في المؤسسات الحكوميه والغير حكوميه، من المهم في شأن مكافحة الفساد ذلك الدور الأساس، الذي يقوم به المجتمع للإبلاغ عن الفساد وعن مرتكبيه، وهو ما يسمى في علم مكافحة الفساد والغش "المبلّغين Whistleblowers أو نافخي الصفارات بالمعنى الحرفي للعبارة"، فهناك قضايا لا يمكن اكتشافها بالطرق العادية أو الإجراءات الرقابية لأسباب عدة، من بينها أن مرتكب الفساد قادر على تعطيل هذه الإجراءات بحكم المنزلة الوظيفية أو الاجتماعية، وإذا كان دور المجتمع الواعي مهما جدا في الحرب ضد الفساد، فإن هناك قضيتين متلازمتين لهذا الموضوع، أولاهما الجدية في البلاغات وعدم إشغال الجهات المختصة بشأن قضايا لا تمثل فسادا، بل مجرد خلافات في فهم النظام، أو أن هذه البلاغات كيدية، ذلك أن مثل هذا "لو كان بحسن نية" يضيع الجهود المؤسسية، ويضعف من مصداقية المبلغين، كما أنه يتيح فرصة نمو الفساد، مع انشغال الجهات المختصة بقضايا هامشية غير ذات أهمية نسبية،

والقضية الأخرى هي أهمية وجود نظام لحماية الشهود، ونظام لحماية المبلغين ومكافأتهم، ذلك أن المبلغين - في الغالب - قد يتحرجون من التبليغ لأسباب، منها قلق التورط في قضايا قد تشغلهم عن حياتهم اليومية، أو قد تسبب لهم الفصل التعسفي أو الملاحقة القضائية، ولهذا فنحن بحاجة إلى هذه الأنظمة عاجلا، كما أن على هيئة مكافحة الفساد نشر الأرقام الخاصة بالبلاغات في كل الجهات وكل الطرق، فإن مجرد نشر هذه الأرقام سيعزز من ثقافة التبليغ، مع إرشادات خاصة لتجنب البلاغات الكيدية، كما أنه سيحد من جرأة الفاسدين؛ نظرا للتلاحم بين المجتمع والهيئة في محاربة هذه الظاهرة .

ملخص : تهدف هذه الدراسة الي دراسة ظاهرة الفساد التي تعتبر من أهم المشاكل والقضاايا التي تواجه مجتمعنا الحالي وأنواعة ، والأسباب المشجعة لبروزها، ومعرفة أهم الجهود المحلية والدولية الموضوعة لمكافحتها، مع الإشارة لتجارب بعض الدول السباقة لذلك .وقد توصلنا إلى أن الفساد يؤدي إلي تدهور المجتمع ويهدد امن الدول النامية، إذ أنه يضعف نموها بجميع أنواعه ،

الأقتصادي والسياسي والثقافي والديني والأخلاقي...إلخ ويعيق جهودها التنموية. لذلك يجب أن نقف إزاء هذه الظاهرة الخطيرة بكل حزم وأن تتضافر الجهود لغرض تحجيمها وتقليل اثارها السلبيه وقد تناولت في دراستي بعض الطرق التي يتم اتباعها لمواجهة الفساد وبعض الأقتراحات التي تساعد في هذا إيضاً .

أهمية البحث: تنبثق اهمية البحث من حاجة أساسية ، وهي المساهمة في القضاء علي الفساد الذي انتشر في الدولة والمجتمع من خلال عرض بعض المقترحات ومناقشة الدراسة السابقه التي ناقشت هذا الموضوع ، والقاء الضوء على المؤسسات الحكوميه والغير حكوميه في تصدي هذه الظاهرة .

اهداف البحث: تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

- التعرف على أهم مظاهر الفساد .
- معرفة الأسباب التي أدت إلى انتشار هذه الظاهرة .
- عرض بعض الأساليب المستخدمة من قبل الدول والمنظمات المختلفة للحد من مظاهر الفساد .
- تقديم الاقتراحات التي نراها مناسبة لتدعيم دور المؤسسات الحكومية والغير حكومية في السيطرة على هذه الظاهرة والحد منها .
- ما هو دور المؤسسات الحكومية والغير حكومية في القضاء علي ظاهرة الفساد المتفاشية في المجتمع المصري اليوم .

فرضية البحث : يفترض البحث ان لكل مؤسسات المجتمع دور أساسي في الحد من ظاهرة الفساد ومن خلال سياق البحث سوف يتم اثبات صحة الفرضية من عدمها ضمن المعطيات المتوفرة وما يشير اليه الواقع الفعلي لظاهرة الفساد ودور المؤسسات في التصدي له .

مشكلة البحث: تكمن مشكلة البحث في التساؤل التالي: هل لمؤسسات المجتمع الحكومية والغير حكومية دور فعال في الحد من الفساد ؟ ، مشكلة الفساد في مصر تعد من الأمور الأساسية التي يجب معالجتها , ماهي الاليات المتبعة من قبل مؤسسات المجتمع الحكومية والغير حكومية للتخلص من الفساد والحد منه؟

منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة بشكل أساسي على المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على وصف المفاهيم الواردة في الدراسة وصفا علميا دقيقا، من أجل تحديد ملامحها وصفاتها، حيث قمنا بجمع أكبر قدر من المعلومات حول موضوع الدراسة وتحليلها تحليلا دقيقا للخروج بنتائج علمية مفيدة.

الدراسات السابقة

تعددت الدراسات التي تناولت ظاهرة الفساد مركزة اهتمامها على انتشار الفساد في القطاع العام، فقد عرض الفساد وانواعه وأسبابه والبيئة التي تساعد على انتشاره ومدى توغله في الدول والآثار السلبية التي يخلفها الفساد **ومن هذه الدراسات :-**

دراسة (بولحبال 2015) بعنوان « إشكالية الحد من الفساد : الدروس المستفادة من التجارب الدولية .» حاولت هذه الدراسة التطرق لأهم الإجراءات والآليات للوقاية من ظاهرة الفساد، وتضمنت مجموعة تجارب دولية عن مفاهيم الشفافية والمساءلة، ومعرفة واقع الشفافية والمساءلة في الجزائر

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها عدم وجود قواعد واضحة تقضي بتوفير الشفافية، وأن هناك تقاليد في القطاع الحكومي تدعم السرية وعدم الشفافية، كما لا توجد قنوات للمساءلة بمفهومها الواضح.

دراسة (Jaegere 2012) بعنوان .....

Principles for Anti-Corruption Agencies: A Game Changer

هدفت إلى استكشاف عوامل نجاح وفشل مؤسسات مكافحة الفساد، حيث تشير الدراسة إلى تزايد عدد تلك المؤسسات سواء كانت حكومية أو غير حكومية، وتختلف في درجة استقلاليتها المالية والإدارية ونظم عملها .وتوصلت الدراسة إلى أن تحقيق كفاءة وفعالية تلك المؤسسات تتضمن درجة الاستقلالية، نمط تعيين القيادات والخبراء بتلك المؤسسات، ومدى شفافية ومصداقية التقارير التي تقوم بنشرها.

دراسة (سلامة 2011) بعنوان « الجهود الدولية لمكافحة ظاهرة الفساد وإشكاليات التطبيق .» اهتمت هذه الدراسة بتحليل ظاهرة الفساد في القطاعات الحكومية بمختلف أنواعها ومستوياتها والأثارالسلبية على معظم نواحي الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية في مختلف دول العالم. بلإضافة إلى أهم الجهود الدولية المعنية بمكافحة ظاهرة الفساد،

دراسة (Segon & Booth 2010) بعنوان

Managerial perspectives of bribery and corruption in Vietnam.

اقترحت هذه الدراسة إطار نظري لأسباب الرشوة والفساد التي تختلف من دولة إلى أخرى .فقد بينت الدراسة أن الدول المنتقلة إلى اقتصاد السوق معرضة أكثر لظهور الفساد والرشوة مثل حالة الفيتنام. وتوصلت الدراسة إلى أنه هناك ارتباط بين قوة انتشار الفساد والرشوة مع تسهيل الحصول على الخدمات والعمليات .أوصت الدراسة بضرورة محاربة الفساد التنظيمي من خلال محاربة البيروقراطية.

مفهوم الفساد

- يكاد مفهوم الفساد يرتبط في الأذهان بمفهوم الشر، ويعد من التعريفات الواضحة للفساد هو التعريف الذي يشير إليه بأنه إساءة استخدام السلطة لتحقيق كسب خاص.

- في حين ينظر علم الاجتماع إلى الفساد بأنه (علاقة اجتماعية) تتمثل في انتهاك قواعد السلوك الاجتماعي في ما يتعلق بالمصلحة العامة.

- وحقيقة أن ممارسة الفساد مرجعها إلى عدم استقامة ذاتية للشخص الذي يمارسه وبالتالي فهو انتهاك لقيمه وقيم المجتمع الذي يمارس ضده هذا السلوك.

- أما أصحاب القانون والاتجاه القانوني فيعدون الفساد انحرافاً في الالتزام بالقواعد القانونية، وهناك إجماع على أن للفساد أثرا مدمراً على القانون وعلى القضاء عندما يطاله ويشمله بمؤثراته المهلكة.

- وقد اختارت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد للعام 2003 ألا تعرف الفساد تعريفاً فلسفياً أو وصفياً، بل انصرفت إلى تعريفه من خلال الإشارة إلى الحالات التي يترجم فيها الفساد إلى ممارسات فعلية على أرض الواقع ومن ثم القيام بتجريم هذه الممارسات وهي الرشوة بجميع وجوهها وفي القطاعين العام والخاص والاختلاس بجميع وجوهه والمتاجرة بالنقود وإساءة استغلال الوظيفة وتبييض الأموال والثراء غير المشروع وغيرها من اوجه الفساد الأخرى.

- إن الفساد يحدث عندما يقوم موظف بقبول رشوة أو ابتزاز لتسهيل عقد أو إجراء طرح لمناقصة عامة، كما يتم عندما يقوم وكلاء أو وسطاء لشركات أو أعمال خاصة بتقديم رشاوى للاستفادة من سياسات أو

إجراءات عامة للتغلب على منافس وتحقيق أرباح خارج إطار القوانين المرعية، كما قد يحدث الفساد بأوجه أخرى كاللجوء في تعيين الأقارب إلى المحسوبية وكذلك سرقة أموال الدولة بطرق متعددة.

- وصندوق النقد الدولي (imf) له مفهومه الخاص للفساد، حيث يراه بأنه (علاقة الأيدي الطويلة المتعمدة التي تهدف لاستنتاج الفوائد من هذا السلوك لشخص واحد أو لمجموعة ذات علاقة بالآخرين).

- ويمكن التمييز بين حالتين من الفساد، الأولى تتم بقبض الرشوة عند تقديم الخدمة الاعتيادية المشروعة والمقررة، أما الحالة الثانية فتتمثل بقيام الموظف بتأمين خدمات غير شرعية وغير منصوص عليها ومخالفة للقانون مقابل تقاضي الرشوة، كإفشاء معلومات سرية أو إعطاء تراخيص غير مبررة أو القيام بتسهيلات ضريبية وإتمام صفقات غير شرعية وغيرها ، من التعاملات غير القانونية التي يحصل مقابلها المرتشي على مبالغ ومردودات مادية مقابل تسهيلاته التي يقدمها وتضر قواعد العمل التي من المفروض أن يكون ملتزماً بها.

- وهو كل تصرف يتم على خلاف ما يقتضيه الاستغلال الأمثل للموارد، ليشمل تصرف القطاعين العام والخاص والتي يترتب عليها إهدار الموارد الاقتصادية في المجتمع، سواء كان السبب تحقيق منفعة خاصة أو مجرد إهمال (السالم 2010.13-14)

- إن الفساد وفقاً لتعريف معجم أوكسفورد الإنجليزى هو «انحراف أو تدمير النزاهة فى أداء الوظائف العامة من خلال الرشوة والمحسوبية.

- من جميع هذه الاشتقاقات يمكن الإشارة إلى الفساد بأنه سوء سلوك ذاتي ينعكس على الآخرين وما قد يجنيه الشخص من ذلك السلوك من تحقيق أرباح مادية طائلة،

إلا أنها تكون على حساب المجتمع المحيط به وما قد يلحق ذلك من آثار سلبية في المجتمع، والتي تتجسد في ازدياد صور الانحراف وامتدادها عبر شبكات تتاجر وتقامر باقتصاد ومقومات البلد من خلال إضعافه داخلياً للانتقال إلى المتاجرة بمقدراته خارجياً، إضافة إلى غرس صفات الابتزاز والجشع والاحتيال والنصب، نتيجة لوجود نفوس ضعيفة تمارس الفساد بأوجهه أطره المختلفة.

وعليه فالفساد يمكن النظر إليه بمثابة الداء المعدي الذي يبدأ من الفرد أو بعض الأفراد ليعم ضرره على المجتمع كافة. فيحدث الفساد عادة عندما يقوم موظف بقبول أو طلب ابتزاز أو رشوة لتسهيل عقد أو إجراء طرح لمنافسة عامة، كما يتم عندما يعرض وكلاء أو وسطاء الشركات بتقديم رشوة للاستفادة من سياسات

أو إجراءات عامة للتغلب على المنافسين وتحقيق أرباح خارج إطار القوانين المرعية (القيروتي 33 . 2001 كما يمكن للفساد أن يحدث عن طريق استغلال الوظيفة العامة دون اللجوء للرشوة (أنعم 282 . 2004)

وذلك بتعيين الأقارب أو سرقة أموال الدولة مباشرة، أو إساءة استخدام السلطة العامة، كالموظف الذي يدعي المرض ولكنه يذهب لقضاء عطلة، كذلك ممارسات رئيس الدولة الذي يهتم كثيرا بعمار بلدته بشكل لا يتناسب مع حجمها أو أهميتها (دنون 246 . 2010)

أنواع الفساد يصنف الفساد إلي نوعين :-

- **النوع الأول هو الفساد العادي (الصغير)**: ويتمثل هذا النوع بالرشاوى الصغيرة التي يتقاضاها الموظفون الصغار وبعض المسؤولين الحكوميين من ذوي الرواتب المحدودة نتيجة القيام بتسهيلات غير مشروعة.

أما النوع الثاني فهو الفساد الشامل (الكبير): والذي يتمثل بقيام بعض القادة السياسيين وكبار المسؤولين بتخصيص الأموال العامة للاستخدام الخاص وكذلك اختلاس الأموال وتلقي الرشاوى، وإبرام العقود والصفقات التي يكون رأسمالها من مقدرات الدولة مقابل تحويل أرصدة منافعها إلى جيوب هؤلاء المسؤولين والقادة.

إن التفرقة بين الفساد الصغير والفساد الكبير ليست تفرقة في الحجم، فالفساد الصغير يتعلق بإتمام إجراءات روتينية على وجه السرعة أو عدم إجرائها أصلا، مثل ما يقوم به بعض موظفي الهجرة والجمارك وغيرهم، بينما الفساد الشامل أو الكبير يتعلق بالتأثير على اتخاذ القرارات مثل قرارات إنشاء المشروعات الاقتصادية وترسية العطاءات والمناقصات وعقد الصفقات الكبيرة وفي مختلف المجالات ، كما يزداد الفساد الشامل عندما تنهار رقابة الحكومة المركزية، وأيضا عندما تنهار الدولة في مواجهة الأزمات وتحل محلها الجريمة المنظمة، كما هو الحال بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وأيضا يحدث الفساد الشامل عندما تنتقل الوظائف الفيدرالية إلى المحليات والبلديات .

ومهما كان الأمر من ناحية إعطاء أهمية للفساد الصغير أو الكبير، فكلاً منهما وعلى حدة ممكن أن يؤدي إلى انهيار كلي في مرتكزات الدولة وأسسها البنيوية، فقد يستشري الفساد الصغير إلى الدرجة التي لا يمكن السيطرة عليه، وقد يبقى كداء خفي وربما غير معروف لعدم وضوحه بشكل مباشر، إلا أن أثره فتاك من خلال التلاعب بالقواعد الشرعية والتي يجب انتهاجها والسير وفقها، أما الفساد الكبير فهو يقضي على المجتمع بأكمله لان جميع مقدرات المجتمع بيد من يتحكمون فيه من الذين امتهنوا الفساد لمصالح شخصية تؤدي إلى إفقار المجتمع وتعطيل قدراته وتعود به إلى التأخر والانحطاط.

نوع الفساد	المصدر	شمولية التأثير	سهولة الاكتشاف	سرعة المعالجة	كلفة المعالجة	درجة العلنية
الفساد الصغير	صغار الموظفين	جزئي ومحدود بأفراد	سهل الاكتشاف	يعالج بسرعة	بسيط	واضح
الفساد الكبير	كبار المسؤولين	شامل التأثير	صعب الاكتشاف	بطيء المعالجة	مكلف	واضح إلى متوسط الغموض
الفساد السياسي	كبار السياسيين والقادة	شامل التأثير	في بعض الحالات صعب الاكتشاف	بطيء المعالجة	مكلف	واضح إلى متوسط الغموض
الفساد الثقافي	مؤسسات الإعلام ومراكز البحوث	شامل التأثير (التظليل الجمهوري)	صعب الاكتشاف ومعقد بسبب خبايا النوايا الحسنة	بطيء المعالجة نسبيا	مكلف جدا	علني مبطن
الفساد البيروقراطي	الجهاز الإداري والعاملين فيه	محدود	سهل الاكتشاف	سريع المعالجة	قد يكون مكلفا	غير واضح
الفساد الشامل	جميع الأجهزة في الدولة والشركات	شامل معتمدا على شيوع ثقافة الفساد	سهل الاكتشاف	بطيء جدا ويحتاج إلى منهجيات عمل معقدة	مكلف جدا	واضح
الفساد الجزئي	أجهزة وإدارات محددة وموظفين محددين	محدود التأثير	سهل الاكتشاف	سريع المعالجة	متوسط إلى منخفض	غير واضح
الفساد الحضاري الاجتماعي	المجتمع وثقافته وتراثه	شامل	صعب الإحساس به لوجود القناعات المسبقة	بطيء المعالجة جدا	كلفة عالية جدا	معلن ويفهم بالعكس
فساد منظمات الأعمال الخاصة	مدراء وموظفي الشركات وقد يساعد عليه المجتمع	محدود	سهل الاكتشاف	سريع المعالجة	متوسطة كلفة المعالجة	متوسط الوضوح

المصدر: طاهر الغالبي وصالح العامري، المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال، دار وائل، عمان، 2010، ص362

مسببات الفساد

هناك العديد من الأسباب التي تدفع إلى ممارسة هذا السلوك، وهذه الأسباب قد تكون خفية وأخرى ظاهرة، فالخفية قد تعود إلى الشخص نفسه وتتعلق بطبيعته وتكوينه وصفاته الخلقية، والظاهرة قد تعود إلى الظروف المجتمعية التي تدفع بالبعض إلى ممارسة الفساد ، فالفساد اصبح عادة سلوكية ترمي بظلالها على جميع المجتمعات دون استثناء ولكن بدرجات متفاوتة على اختلاف نظمها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، حيث يظهر في كلا نصفي العالم الشمال والجنوب، وتتفاوت تلك المجتمعات في تحليل مفهوم الفساد وما هي أسباب ظهوره واستشرائه.

فقد تكون من الأسباب الدافعة للفساد هي وجود خلل في شخصية الممارس لسلوك الفساد وقصور في صفاته الأخلاقية، كأن تكون صفة الطمع لديه متأصلة على الرغم من تمتعه بمستوى مادي قد لا يدفعه إلى ممارسة هذا السلوك، إلا أنه يقدم عليه، أي انه مصاب بحب الاستغلال وجمع الأموال والابتزاز بأية طريقة.

وقد يكون السبب هو انخفاض أجور الموظفين الحكوميين، إذ أن ذلك قد يغري بالفساد من أجل زيادة رواتبهم،

وتحسين أحوالهم المعاشية فيحاولون تعويض ذلك بتقبل الرشاوى وتسهيل بعض التعاملات غير المشروعة، وعلى الرغم من الحاجة إلى تلك الأموال إلا أن البعض رغم حاجته لا يتسم بسلوك المفسد، وذلك يعود لدوافع أخلاقية في ذات الشخص.

وأيضا من أسباب الفساد العدد المتزايد من القرارات التي تتخذ في القطاع العام، واللامركزية الإدارية التي تزيد من مصادر اتخاذ القرار ، حيث أن عدم وضوح المركزية يؤدي إلى خلخلة التعامل مع ما يصدر من قرارات بشكلٍ صحيح، كما أن عدم تحديد الجهة الرئيسية في اتخاذ القرارات يؤدي إلى حالات فساد متعمدة لوجود تعدد في الجهات التي تصدر القرارات، إضافة إلى ذلك عدم وضوح النظام الضريبي وعدم كفاية شفافية القوانين والإجراءات الضريبية، وإعطاء صلاحيات كبيرة لمحصلي الضرائب مع غياب الرقابة، وكبر حجم بعض مشاريع القطاع العام وصرف مبالغ طائلة عليها والتي تغري بعض الموظفين الطامعين إلى جني أرباح طائلة، وأيضا عدم استقرار البيئة القانونية والتشريعية التي تحكم المؤسسات الحكومية، وعدم شفافية القوانين والتشريعات المرتبطة بالفساد، حيث تغيب هذه السمة لدى العديد من الدول وعلى الأخص في بلدان العالم الثالث؛ الأمر الذي يجعل من القوانين غير واضحة وقابلة للتفسير بصورة خاطئة، إضافة إلى عدم الإعلان المناسب عن أية تغييرات على هذه القوانين مما يفقدها فاعليتها وتصبح أداة فعالة لانتشار الفساد .

فيتعثر نظام الدولة في ضبط الإجراءات القانونية التي تتعلق ببنية واقتصاد البلد، إضافة إلى ترك ثغرات كبيرة تشجع المستعدين لممارسة الفساد إلى الدخول فيها، من قبيل مثلاً قلة أجور الموظفين وعدم المركزية في القرار وغيرها من الثغرات الأخرى، جميعها تساعد على انتشار الفساد وغرس جذوره في المجتمع وممارسة دوره بإنهاك مؤسسات المجتمع المختلفة وتعطيل إمكانياتها.

إضافة إلى هذه الأسباب يمكن إدراج سبب آخر وجوهري في تركز الفساد وحتى في انتشاره، وهو ما لعبته الثورة الثقافية من خلال وسائلها الإتصالاتية السريعة والمتعددة، حيث أن هذه الثورة قد فتحت عقول الكثير من الأفراد من مواطني الدول الفقيرة على مستويات ووضعيات معيشة عالية، ومن هنا تبدأ المقارنة بين أوضاعهم وأوضاع الآخرين ومحاولة الوصول إليها برغم ضعف الإمكانيات، والتي قد تؤدي بالتالي إلى حالات فساد متعددة لغرض الوصول إلى مستويات الرفاهية عند الآخرين، وهذه مسألة خطيرة إذ أن جل سلبيات الثورة المعرفية المعلوماتية تتمثل بأنها خلقت حالة من الانبهار بأوضاع الآخرين ومحاولة الوصول إلى مستويات معيشتهم، وحتى وان كان ذلك بالطرق غير المشروعة، وعليه فممارسة البعض للفساد ربما يكون بدافع ما جاءت به هذه الثورة المعرفية، وذلك كفيل بالاستخدام غير المناسب لآليات هذه الثورة وكيفية التعامل معها،

فإن ما سبق لا يعني أن جميع من تأثر بثورة المعلومات ربما قد انحرف إلى جادة الفساد لردم الهوة بين واقعهم والواقع الآخر عبر هذه الآليات، فذلك رهن بمستوى التعامل المنطقي معها، إضافة إلى ضرورة امتلاك الفرد المتعامل مع ثورة المعلومات لخاصية التحكم بها دون أن تتحكم هي به وتدفعه إلى الانحراف في الفساد. , وأيضاً تكون المؤسسات الحكومية متناحرة ومنفصلة عن بعضها.

■ أو أن تتركز السلطة بيد صناع قرار بلا مسؤولية أو محاسبية أمام الشعب فى ظل غياب الديمقراطية أو عجزها. ولا يختلف الباحثون فى أن انتشار الفقر والجهل ونقص المعرفة بالحقوق الفردية وسيادة القيم التقليدية والروابط القائمة على النسب والقرابة سبب واضح للفساد، كذلك فإن عدم الالتزام بمبدأ الفصل المتوازن بين السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية فى النظام السياسى وطغيان السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية يؤدى إلى الإخلال بمبدأ الرقابة المتبادلة ويتيح الفرصة للممارسات غير النزيهة. ويضاف إلى ذلك غياب الحريات العامة وتحجيم مؤسسات المجتمع المدنى وضعف الإعلام والرقابة وقلة فرص العمل وزيادة مستويات البطالة والفقر، ويزيد من إمكانية حدوث الفساد والحروب والتدخلات الخارجية والتركيبات الطائفية والعشائرية والمحسوبيات والقلق الناجم عن عدم الاستقرار والعوز والفقر وتدنى مستويات التعليم، كذلك فإن هناك أسبابا إدارية وتنظيمية تخلق مناخا مناسبا لانتشار الفساد وتشمل الإجراءات المعقدة (البيروقراطية) وغموض التشريعات وتعددها.

وأخيرا فإن غياب الديمقراطية مثل عدم وجود برلمان قوى يستطيع مساءلة الحاكم ورئيس الحكومة والوزراء وأى من إداريى الدولة وعدم احترام القانون بصفة عامة أو استخدامه من السلطة بشكل انتقائى على من يختلف مع النظام القائم تعد أسبابا لا يستهان به، ويجدر بالمجتمعات الراغبة فى التنمية أن تفكر فى آليات مكافحة الفساد بإيقاف أسبابه وليس فقط باكتشافه وتحويله إلى جريمة. ويرتبط بمفهوم الشفافية مفهوم آخر هو المساءلة، حيث إن وجود هذا المفهوم يعد ضابطا وحاكماً للممارسات المتعلقة بالشفافية فى ظل أنظمة الحكم والإدارة التى تأخذ فى اعتبارها مبادئ وأسس حقوق الإنسان.

ويمكننى أن أحدد علاقة الفساد بحقوق الإنسان فى التالى:

■ إن الفساد يؤدى إلى انتهاك إلزامية الحكومة تجاه المواطنين، حيث إن فساد إدارة الموارد العامة يقوض قدرة الحكومة على تقديم حزمة الخدمات التى هى حقوق مفروضة للمواطنين، بما فى ذلك الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية الضرورية لتحقيق الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

■ إن انتشار الفساد يعمق التمييز فى الحصول على الخدمات العامة لصالح القادرين على تلبية طلبات الفاسدين من الرشوة وخلافه.

■ إن الفساد يؤثر على التمتع بالحقوق المدنية والسياسية فهو يضعف المؤسسات الديمقراطية سواء الديمقراطيات الحديثة أو الراسخة. اذا كان الفساد هو السائد فى الوظائف العامة فإن القرارات لا تأخذ فى الاعتبار مصالح المجتمع، إن مبادئ ومؤسسات حقوق الإنسان مكون ضرورى لنجاح واستمرارية استراتيجيات مكافحة الفساد، **حيث إن:**

أولا: نجاح جهود مكافحة الفساد مرهون بالنظر إليه كونه مشكلة نظامية وليست مشكلة أفراد. كذلك شمولية الاستجابة ضد الفساد بمؤسسات فعالة وقوانين ملائمة وإصلاحات رشيدة فى الإدارة الحكومية وإشراك أصحاب المصلحة من داخل الحكومة وخارجها. وعليه فإن اعتماد أطر قانونية لمكافحة الفساد لن تكون ذات جدوى بدون مشاركة قوية للمجتمع المدنى ونشر لثقافة النزاهة فى مؤسسات الدولة. إننى أؤكد أن نشاط المجتمع المدنى ضد الفساد يحتاج للمساعدة حتى يتمكن من تحقيق أهدافه فى إطار قانونى يتمتع بالقوة ونظام سياسى منفتح.

ثانيا: مكافحة الفساد- وعلى غرار حقوق الإنسان- عملية طويلة الأمد تطلب تغيرات عميقة فى المجتمع تشمل مؤسسات البلاد وقوانينها وثقافتها، وعليه فإن فاعلية استراتيجية مكافحة الفساد مرتبطة بالاستفادة من المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان وعناصره مثل استقلال القضاء وحرية الصحافة وحرية النشر، والشفافية فى النظام السياسى، والمساءلة وكلها مبادئ ضرورية لوضع استراتيجية ناجحة لمكافحة الفساد.

■ تحديد دور وخصائص المؤسسات الحكومية والأهليه التى يمكن أن تقوم بدور فعال فى مكافحة الفساد لمساندة دور السلطة القضائية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بالتعاون مع المنظمات الدولية لمكافحة الفساد.

■ تحقيق الشفافية والمساءلة كمبادئ أساسية فى حقوق الإنسان المبنية على منهج التنمية، وهى مكملة للاستراتيجيات الناجحة ضد الفساد. إن هناك بعض التدابير التى من شأنها تعزيز الشفافية والمساءلة واستدامة مكافحة الفساد مرتبطة ارتباطا وثيقا باعتماد قوانين تضمن حصول الجماهير على المعلومات الصحيحة عن العمليات الحكومية والقرارات والسياسات والإصلاحات المؤسسية.

■ إن مشاركة المجتمع المدنى والإعلام فى النظرة نحو قيمة المساءلة والشفافية كأمر حيوى ومهم جدا فى مكافحة الفساد، كدرس مستفاد من خلاصة تجربة حركات حقوق الإنسان فى المجتمعات المدنية فى رفع الوعى بمضار الفساد، وبناء التحالفات بين مؤسسات الدولة والقطاع الخاص لدعم هذه الجهودإن هيئات مكافحة الفساد وتطبيق القوانين غالبا ما تتجاهل أو تقلل من احتمالية حدوث تضارب بين سياسات

مكافحة الفساد وتقنياته من ناحية، ومبادئ حقوق الإنسان من ناحية أخرى، وعليه فمن المهم تحديد أنواع سياسات مكافحة الفساد توافقيا مع مبادئ حقوق الإنسان. بما يضمن عدم التأثير السلبى على حقوق كافة المشتركين بمن فيهم الجناة والشهود ونشطاء مكافحة الفساد. ولعلى أنبه هنا بأهميه احترام حقوق الخصوصية والمحاكمة العادلة التى تعتبر أمثلة لانتهاك حقوق الإنسان فى حملات مكافحة الفساد، كذلك استخدام البطش كتقنية لمكافحة الفساد، قد ينال الشرفاء قبل الفاسدين. وعليه مثلا فإن من الواجب اعتبار مسألة عبء الإثبات فى قضايا الفساد، الذى هو مجال لإقامة توازن بين اعتبارات ضرورات عمليات التحقيق والاستجوابات فى قضايا الفساد وما يوازيها من حقوق الإنسان وخطورة تسييس حملات مكافحة الفساد، واستخدامها بدون شفافية وتوثيق، كأداة حكومية لقمع المعارضة السياسية أو تصفية الخصومات.

وفى هذا السياق تتضح أهمية وجود سبل فعالة لإنصاف ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان الناجمة عن الفساد أو التدابير المتخذة لمكافحته. إننى أعلم أن هناك توجهات نحو مراجعة نظم إدارة الموارد البشرية فى الإدارة الحكومية والأخذ بنظام اللامركزية وتحديث نظم الإدارة المالية والمراجعة وتقييم الأداء العام. إلا أن هذه الجهود تحتاج إلى المزيد والفاعلية.

ولعلنا ندرك أن منع الممارسات الفاسدة لا يتأتى بالكشف عنها فقط، بل بمنع حدوثها وذلك بالعمل على تفادى أسباب وجودها. فلا نفرح بعدد القضايا التى يتم الكشف عنها، وهو مجهود محمود، ولكن العمل الجاد على مستويات مختلفة للوقاية من أسبابها.

أسباب سياسيّة: تعود أسباب ضعف مؤسسّات المجتمع المدنيّ وفسادها إلى ضعف تطبيق الأنظمة، وقلّة الشفافيّة، والتّضليل بحقوق الأفراد وواجباتهم.

أسباب اجتماعية: تؤدّي الأزمات والكوارث داخل المجتمع إلى ترك آثارٍ مدمّرةٍ فيه، بالإضافة إلى العادات والتّقاليد الاجتماعيّة المتوارثة، كما أنّ الفقر والحاجة هما السّبب الرّئيسي لفساد المجتمعات.

أسباب اقتصاديّة: تؤدي الأوضاع الاقتصاديّة الصّعبة، التي يمرّ بها المجتمع بسبب الحروب والحصار الاقتصاديّ، إلى ارتفاع جميع تكاليف الحياة المعيشيّة، بالتالي نشوء الفساد الإداريّ والماليّ.

أسباب دينيّة: يؤدي ضعف الوازع الدّيني، والانصياع للشّهوات الأمارّة بالسّوء، إلى توجّه الإنسان لطريق الفساد ، حيث إن مخالفة الله تعالي مقترنة بالعمل الطيب .

المؤثرات التي تنتج عن الفساد

لعل مؤثرات الفساد التي تنخر في جسم المجتمع عديدة وسنحددها حسب تأثيرها في جوانب المجتمع المختلفة. فمساوئ الفساد لا تقتصر على جانب معين وإنما تكاد تطال جميع جوانب المجتمع الاجتماعية والاقتصادية والقانونية والسياسية. فعلى الجانب الاجتماعي يكاد الفساد أن يشوه البنى الاجتماطبقية والنسيج الاجتماعي، لغرض أن تصعد النخب الأقلية ويجري دفع الأكثرية إلى القاع الاجتماعي، كما أن مواصلة إنتاج الفساد فهو انعكاس لسوء توزيع الثروة توزيعاً عادلاً وبقاء تطبيق القرارات أسير البرقرطة وبقاؤها في إدراج المكاتب.

إن اقتصاد الفساد يؤدي إلى توزيع الدخول بشكل غير متكافئ ومشروع، ويحدث تحولات سريعة ومفاجئة في التركيبة الاجتماعية؛ الأمر الذي يكرس التفاوت الاجتماعي واحتمالات زيادة التوتر وعدم الاستقرار السياسي. فتركز الموارد بأيدي ممارسي الفساد يؤدي إلى اختلال التوازن في المجتمع وصعود هذه الفئة مع انخفاض فئة الأكثرية الفقيرة إلى مستوى التدهور.

إن الفساد يزيد من الإفقار وتراجع العدالة الاجتماعية نتيجة تركز الثروات والسلطات وسوء توزيع الدخول والقروض والخدمات في المجتمع وانعدام ظاهرة التكافؤ الاجتماعي والاقتصادي وتدني المستوى المعيشي لطبقات كثيرة في المجتمع ، وما قد ينجم عن ذلك الإفقار من ملابسات كثيرة قد تؤدي بهذه الفئات المسحوقة إلى ارتكاب الرذائل وبالتالي تعطيل قوة فاعلة في المجتمع ممكن الاستفادة منها لو احسن التعامل معها، ولعل اخطر ما ينتج عن داء الفساد هو ذلك الخلل الذي يصيب أخلاقيات العمل والقيم الاجتماعية؛ الأمر الذي يؤدي إلى شيوع حالة ذهنية تسبغ على الفرد ما يبرر الفساد والقيام به ، حيث يغير الفساد من سلوك الفرد الذي يمارسه، ويجره للتعامل مع الآخرين بدافع المادية والمصلحة الذاتية، دون مراعاةٍ لقيم المجتمع والتي تتطلب منه النظر للمصلحة العامة، إضافة إلى الإخلال بكل قواعد العمل وقيمه. وإضافة إلى تأثير الفساد بقيم العمل، فقد يؤدي إلى إلغاء أو أضعاف مفعول الحوافز الموضوعية العادلة، حيث انه بطبيعته الديناميكية القاتلة يثبط عزيمة المنتجين والعاملين الجادين، ويجعل اغلب الإدارات متثاقلة واقل فعالية ، في منح الحوافز ، نتيجة تغلغل الفساد فيها والذي يلغي معه الجدية في العمل.

إن إضرار الفساد بتوزيع الدخول وتهشيم النسيج الاجتماعي وخلق طبقة فقيرة جداً وطبقة غنية بالانتفاع من موارد الفقراء، بالتأكيد سيكون له دوره في زعزعة أسس بناءات المجتمع وتفكيكه، أما مؤثرات الفساد في الجانب الاقتصادي،

فيمكن القول أن اكثر ما يغرسه الفساد من سموم هو في الجانب الاقتصادي، لان المحصلة النهائية للفساد هي الحصول على الأرباح المادية، وما يمكن أن يلعبه الاقتصاد وبشكلٍ أساس من دورٍ فعال في حياة المجتمع واستقراره.

فالفساد يؤثر على أداء الاقتصاد الوطني ويضعف النمو الاقتصادي، حيث يؤثر في استقرار البيئة الاستثمارية ويؤدي إلى زيادة تكلفة المشاريع ويهدد نقل التكنولوجيا ويضعف الأثر الإيجابي لحوافز الاستثمار بالنسبة للمشاريع المحلية والأجنبية، وخاصةً عندما تطلب الرشاوى من أصحاب المشاريع لتسهيل قبول مشاريعهم، أو يطلب الموظفون المرتشون حصة من العائد الاستثماري.

إن المبلغ الذي يدفعه رجل الأعمال كرشوة للموظف لغرض الحصول على تسهيل معين، مثلاً الحصول على أذن باستيراد سلع معينة من الخارج أو الحصول على مناقصة أو عطاء أو المتاجرة بأشياء ذات ضريبة عالية، لن يتحمل ذلك المبلغ رجل الأعمال، وإنما يتم نقل عبئه إلى طرف ثالث قد يكون المستهلك أو الاقتصاد القومي ككل أو كليهما معاً، حيث يقوم رجل الأعمال برفع سعر السلعة التي استوردها من الخارج، أو رفع تكلفة المناقصة أو العطاء، لغرض تعويض ما دفعه من رشوة، والمستهلك الذي يشتري هذه السلع هو الذي يتحمل سعرها المرتفع دون غيره، أو قد تتحملها ميزانية الدولة إذا كانت الحكومة هي التي تشتري السلعة، إضافة إلى ذلك قد يؤدي استيراد هذه السلعة إلى زيادة الطلب على العملة الأجنبية؛ الأمر الذي يضعف من قوة العملة المحلية وينقص قيمتها، وذلك له مؤثراته على الاقتصاد القومي . فكثيراً ما نلاحظ أن ارتفاع أثمان السلع في السوق، قد لا يعود إلى ارتفاع تكلفتها الإنشائية، وإنما يعود إلى ملابسات من هذا النوع والمتمثلة بدفع رشاوى لنقل واستيراد هذه السلع والتعويض عن ما دفع عنها برفع أثمانها على المستهلك؛ الأمر الذي يؤدي إلى أحداث ضغط كبير على ميزانية ذوي الدخول المحدودة؛ مما يزيد من العوز وعدم المقدرة على مواجهة أمور الحياة.

كما أن الفساد يغير المعايير التي تحكم إبرام العقود، حيث أن التكلفة والجودة وموعد التسليم وغيرها من المعايير المشروعة هي التي تحكم إبرام العقود في الظروف الاعتيادية، ولكن في ظل الفساد يصبح المكسب الشخصي لكبار المسؤولين عاملاً هاماً في إبرام العقود، ويقلل من أهمية المعايير الأخرى كالتكلفة والجودة وموعد التسليم، وهذا يؤدي إلى اختيار موردين أو مقاولين اقل كفاءة وشراء سلع أقل جودة.

ويؤدي الفساد إلى إضعاف جودة البنى التحتية والخدمات العامة، ويدفع بذوي النفوس الضعيفة إلى السعي إلى الربح غير المشروع عن طريق الرشاوى دون المشاركة في الأنشطة الإنتاجية،

والحد من قدرة الدولة على زيادة الإيرادات والإفضاء إلى معدلات ضريبية متزايدة تجبى من عدد متناقص من دافعي الضرائب، وذلك بدوره يقلل من قدرة الدولة على توفير الخدمات الأساسية لأفراد المجتمع. وفي الوقت ذاته قد يؤدي الفساد إلى تبديد الموارد القومية ويجعل مساهمتها في التنمية الاقتصادية للدولة هامشية، وتصبح القضية صعبة عندما توضع مقدرات الدولة الاقتصادية بيد مجموعة من المرتشين، من الذين لا يعباؤن بالدولة والمجتمع ومصالحهما، فالمهم في القضية هو الإثراء الشخصي على حساب الآخرين حتى وان كان ذلك يهدد بنسف اقتصاد البلد بأكمله.

ومن مؤثرات الفساد أيضا في الجانب الاقتصادي، إنه يؤدي إلى رصد أموال طائلة وتحديد الميزانيات لمشاريع أو شراء سلع غير ضرورية أو غير ذات فائدة أو أنها قليلة الأهمية، وذلك ما يلاحظ من خلال إعطاء تسهيلات وقروض لمشاريع بناء مدن ترفيهية وسياحية وملاهي وملاعب الجولف في دول نامية تعاني الفقر وأزمة إسكان، أو شراء معدات عسكرية وإبرام الاتفاقيات العسكرية التي تفوق قدرة وحاجة البلد إليها، وأيضا إنفاق الأموال على قضايا غير ذات أولوية في مجتمعات تعاني الفقر، مثلاً رصد المبالغ الكبيرة لإقامة المعسكرات الرياضية في الدول الأوربية، والتي تتطلب إيرادات كبيرة، في حين أن هناك مشاريع كثيرة في تلك الدول بحاجة إلى هذه الأموال والتي لو صرفت عليها لسدت الحاجة إليها بشكلٍ كبير وزاد عدد المنتفعين منها دون تبذيرها وهدرها في قضايا لا مبرر لها، إلا لاستفادةٍ خاصة من ورائها التي تذهب إلى جيوب القلة دون الأكثرية، إضافة إلى هدر الأموال الضخمة دون توظيفها لقطاعات مجتمع ما كالتعليم والصحة وغيرها، الذي قد يبقى فقيراً في دولٍ بحاجة إلى تطوير.

وفي الجانب القانوني فللفساد مؤثرات بالغة الأثر، تبدأ من أن الفساد في أحد أوجهه هو مخالفة للقانون ومخالفة للقواعد الشرعية القانونية التي تسير عليها أنظمة المجتمع. فالفساد يؤدي إلى إفقاد القانون هيبته، لان المفسدين يملكون خاصية تعطيل القانون، وقتل القرارات التنظيمية في المهد، والمواطن عندما يتأكد له من أن القانون مهزوز في قراراته وفي سبات عميق، وان الجزاءات واللوائح لا تطبق ضد المخالفة والمخالفين لأنظمة وقواعد الدولة ؛ فالأمر يؤدي بذلك المواطن إلى فقدان ثقته بهيبة القانون في المجتمع وسلطانه، وتصبح مخالفته للقانون هي الأصل والتعدي عليه مباح، واحترام القانون هو الاستثناء وغير ذات أهمية. ومن ذلك نرى التجاوز الصريح على القانون وعدم احترامه، وكأن القوانين لا تمثل سطوة على الأفراد وغير فعالة، فيلجأ الأفراد إلى الانحرافات والجريمة، ومنها ممارسة الفساد وعدم الاكتراث لسلطة القانون. إن من الأمور الخطرة التي يمكن أن تحطم المجتمع، هي تهشم الصلة بين الفرد والدولة، حيث من المعروف ان هناك علاقة تعاونية بين الفرد والدولة تتمثل بصيغة الحقوق والواجبات، فعندما يلاحظ الفرد استشراء الفساد في مؤسسات الدولة وحتى في أركانها، فقد لا يعير أهمية لما يصدر عنها من قرارات ولا ينظر لها نظرة احترام بل ويخالفها لعدم جدواها في محاربة الفساد،

وربما تكون هي منغمسة فيه وممهدةً له، وتلك الوضعية ربما تشجع البعض على الانغماس في ممارسة الفساد ليقينٍ منهم بعدم جدوى القانون في معاقبة المخالفين، واطمئنانهم بعدم وقوعهم تحت طائلة القانون لضعفه وتهاونه في هذه المسألة.

وتبرز مؤثرات الفساد في البيئة بشكلٍ واضح من خلال قيام المسؤولين المفسدين في العديد من الدول النامية بتقاضي الرشاوى والعمولات مقابل تسهيلات يقدمونها للدول الصناعية، والقاضية بدفن النفايات الصناعية بكل ما تحمله من مواد سامة في أراضيهم، حيث توجد ضوابط أقل صرامة من ناحية شروط المعالجة والتعبئة والدفن وأقل تكلفة بالمقارنة مع الدول الصناعية نفسها، فتلجأ الدول الصناعية إلى اختيار المفسدين في الدول النامية لاستخدام أراضيهم لهذا الغرض.

إن من الملاحظ أن أكثر الدول النامية تعاني أمراضا كثيرة وفتاكة، منها ما هو ناجم عن إشعاعات ومواد سامة ساهمت بها إضافة إلى الحرب دفن هذه النفايات الصناعية بمؤثراتها المختلفة على بيئة البلد الذي تدفن فيه من ناحية الغازات السامة المنبعثة منها إلى الهواء وتسربها إلى ماء الشرب وغيرها من المؤثرات التي من الممكن إن تؤدي إلى كارثة بيئية في هذه البلدان.

إضافة إلى ذلك فإن أعمال الفساد في ثورة المعلومات تساهم أيضا في كوارث إنسانية وبيئية من خلال ما تقوم به من عدة اختراقات في نظم محطات نووية، والتي قد تؤدي إلى كوارث بيئية مدمرة.

فالتقنية المعلوماتية الآن تتحكم بكل شيء وبمجرد كبسة أزرار معينة على هذه الآليات تتغير الكثير من الأمور ومنها القضايا التي تتعلق بالبيئة، كاستخدام المتفجرات بالتقنية الحديثة والسيطرة عن بعد، ونقل المواد السامة في رؤوس الصواريخ الحاملة لها وتفجيرها عن بعد، وجميع هذه بالتالي سيكون مردودها آثاراً سلبية للبيئة تلحق ضرراً في الاختلافات الولادية للإنسان واستفحال وتمركز الأمراض المعدية والفتاكة في البلدان المتضررة بيئياً وخاصةً تلك المبتلية بوجود مفسدين فيها يقومون بتسهيلات مقابل عمولات لاستغلال أراضيهم كمناطق طمر غير شرعية.

وعلى الرغم من كل هذه المؤثرات إلا انه يمكن القول أن مؤثراً واحداً إذا انفرد بالمجتمع وبناءاته ممكن أن يحطمه، فالمسألة باتت تتعلق بكل ما له صلة بالإنسان من ناحية ازدياد الإفقار المجتمعي وتركز الثروة بأيدي المفسدين واختلال في نظم المجتمع وفقدان الهيبة الحقيقية للدولة والحكومة، إضافة إلى مؤثرات كثيرة يساهم الفساد وبشكلٍ فعال في استفحالها في المجتمعات المريضة به.

مساهمة الدول المتقدمة في تحفيز الفساد في الدول النامية

هل تساهم الدول المتقدمة فعلاً في تحفيز الفساد في الدول النامية؟
وإذا كان الأمر كذلك، هل تعد ما تقوم به بأنه فساد وتشارك فيه في الدول النامية؟

من المعروف أن رشوة المسؤولين داخل أنظمة كل دول العالم تعد جريمة يعاقب عليها القانون، إلا أن الدول المتقدمة لا تعد رشوة مسؤول أجنبي خارج الدولة جريمة، أصبحت هناك مقولة شائعة في الدول المتقدمة مفادها انه يجب عند التعامل مع الدول النامية أن نتبع طريقها في إتمام الصفقات، حيث أن الرشوة هي جزء من ثقافتها. فالدول المتقدمة تعد الرشاوى التي تدفع لمسؤوليين خارج البلد بمثابة مصروفات تحددها الدولة لتسهيل أمورها خارج البلد ولا تعدها رشوة يعاقب عليها القانون، وتقوم بخصم هذه المصروفات من الضرائب التي تدفعها الشركات والأفراد للحكومة، وذلك يعني بصريح العبارة إن الدول المتقدمة هي التي تدعم الفساد وتغذيه في البلدان النامية، ومعنى ذلك أن الرشوة والفساد هما جزءاً من ثقافة وقوانين هذه الدول وليست جزءاً من ثقافة الدول النامية. فالبلدان النامية ومنها العربية لا تبرر الفساد خارج الدول بأنه عملية تسهيل أمور الدولة من خلال دفع عمولات لمسؤولين من الخارج ورصد الميزانيات الخاصة لذلك، فتلك مبادرة خارجية أقدمت الدول المتقدمة عليها.

أوجه الفساد العالمية والجريمة المنظمة

لا يقتصر الفساد على الأوجه الداخلية للبلدان، فهو يتجاوز حدود هذه الدول ويصبح عالمياً وله علاقة وثيقة بالجريمة المنظمة. لقد عرفت الجريمة المنظمة على أنها الاتفاق مع شخص آخر أو اكثر على ارتكاب جريمة خطيرة، لغرض له صلة مباشرة أو غير مباشرة بالحصول على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى.

إن الجريمة المنظمة عبر الحدود هي التي يقوم بها مجموعة من الأفراد الذين يرتبطون ببنيان منتظم، وتكون دوافعها الجشع وتتوسل العنف والرشوة للحصول على المال والنفع المادي وبأية طريقة غير مشروعة أخرى. فشبكات الجريمة المنظمة تمتلك قواعد داخلية وأطر عمل منتظمة، مع تحديد ما تنوي الحصول عليه، وتعقد الاتفاقيات والصفقات مع شبكات أخرى ومع العديد من الأنظمة الفاسدة في الدول.

وتعد الجريمة المنظمة دولية حسب تعريف اتفاقية الأمم المتحدة لها ، **إذا ما توفرت فيها الشروط الآتية**

1- أن يكون الفعل الجرمي قد وقع في أكثر من دولة.
2- أو قد يكون الفعل الجرمي قد وقع في دولة معينة ولكن التخطيط لهذا الفعل ينظم ويحضر له في دولة أخرى.

3- عندما يكون الفعل الجرمي قد وقع في دولة معينة لكن الفاعل أو الفاعلين مرتبطون بمنظمة إجرامية تعمل في اكثر من دولة.

4- أو عندما يكون الفعل الجرمي قد وقع في دولة معينة لكن له آثار كبيرة في دولة أخرى.

بعض صور للفساد العالمي

التجارة بالإنسان: تمثل التجارة بالإنسان إحدى نشاطات شبكات الجريمة المنظمة، حيث أن جني الأرباح الطائلة من هذه التجارة وعدم وجود الردع الفعلي في إنزال العقوبات بهؤلاء المتاجرين، قد جذبت تلك الشبكات الإجرامية إلى القيام بهذه الأعمال الفاسدة.

إن هذه التجارة تتعامل بما يسمى (الرقيق الأبيض) من خلال بيع مجاميع كبيرة من النساء إلى جهات وشبكات أخرى تبيعها بمعرفتها لدولٍ أخرى بدافع الربح مقابل المتاجرة بأجسادهن بأعمال لا أخلاقية، إضافة إلى المتاجرة بالأطفال القاصرين في تجارة الجنس من خلال بيعهم وتقاضي الأموال غير المشروعة عنهم. إن اخطر ما يواجه البشرية هو البيع والشراء بأجساد البشر لأغراض لا تمت للحياء بصلةٍ، إلا أن وجود العديد من ممتهني الفساد من الذين لا يعبأون لكرامة الإنسان وحاجته، قد يؤدي إلى انتشار مثل تلك الأفعال الإجرامية. فالحاجة والفقر قد تدفع العديد من النساء والأطفال إلى بيع أجسادهم للمتاجرة الرخيصة بها، فيجد هؤلاء المفسدون فيهم ربحاً طائلاً وغير مشروع، فيقدمون على استغلاله وترويجه على مختلف الدول.

تجارة المخدرات: لقد باتت تجارة المخدرات عملية مربحة ولزيادة الثراء عند العديد من المفسدين، أو لسد العجز المالي في موازنات بعض الدول، وتتمثل التجارة بالمخدرات على المستوى الداخلي بالذين يزرعون المواد المخدرة، والذين يقومون بتسويقها على المستوى المحلي، أما على المستوى الدولي الخارجي فتشمل قيام منظمات وبعض مؤسسات الدولة بعملية المتاجرة بالمخدرات مع العديد من الشبكات الإجرامية المنظمة. ولقد شهدت الكثير من دول العالم النامي نمو هذه التجارة بشكلٍ مروع، وما قد ينتج عنها من تكديس الأموال الطائلة في خزانات من يروج لهذه التجارة، مع ضعف واضح في معاقبة المخالفين سواء من قبل الدولة أو حتى من قبل المنظمات الدولية في العالم، إضافة إلى مؤثرات هذه التجارة على الدخل اليومي للفرد من خلال تعاطي المخدرات وكذلك انهيار منظومة القيم الاجتماعية للمجتمعات التي تعاني من مرض المخدرات.

تجارة السلاح: إن التجارة بالسلاح تمثل نشاطاً واسعاً من أنشطة شبكات الجريمة المنظمة، إذ أن نشوء الحروب والنزاعات محلية كانت أم دولية قد شجعت وبشكلٍ كبير على وجود أسواق كبيرة وضخمة

للتجارة بالسلاح، من خلال عمليات البيع والشراء للأسلحة وبمختلف الأنواع، وتقوم شبكات الجريمة المنظمة بتشجيع بعض الجهات بإقامة الحروب والنزاعات من أجل زيادة الطلب على الأسلحة، إضافة إلى عقد الاتفاقيات بين بعض البلدان وتجار السلاح. إن اغلب النزاعات وبقاء الفوضى في بعض البلدان، تغذى وتشجع من قبل أطراف شبكات الجريمة المنظمة المتاجرة بالسلاح لغرض تصريف كميات كبيرة من السلاح، إضافة إلى قيام هذه الشبكات بتهريب الأسلحة دون علم بعض الحكومات إلى المتمردين في داخلها من أجل أحداث قلاقل في تلك الدول، إلا أن همها الأول هو تصريف بضاعتها من السلاح.

ويمكن أن تحصل التجارة بالسلاح بثلاثة أشكال:

الأول بين الحكومات الرسمية للدول، ولا يعد هذا الشكل من التجارة بالسلاح مخالفاً للقانون، **والشكل الثاني من التجارة يتم فيه انتقال الأسلحة من بعض الحكومات الرسمية إلى ثوار أو متمردين على الحكم في دول أخرى**، وهناك تحفظات كثيرة حول شرعية هذا الشكل، **والشكل الثالث هو الذي تلعب فيه شبكات الجريمة المنظمة دوراً كبيراً من خلال ترويجه بين البائع والمستهلك، ولا يتمتع هذا الشكل بأية صفة قانونية وشرعية.**

والملاحظ أن الكثير من الدول الآن تشجع قيام الاضطرابات والنزاعات في العديد من الدول، لأغراض سياسية غير معروفة، فتمول بعض المتمردين في دول أخرى بالسلاح لاستمرار اضطراب الوضع الداخلي لتلك الدول، إضافة إلى استعانة بعض الدول بشبكات الجريمة المنظمة لإيصال الأسلحة إلى جهات معينة ترغب في وصول السلاح إليها.

التجارة بالأموال القذرة: لقد انتشرت جريمة غسل الأموال القذرة أو تبييض الأموال بشكلٍ كبير وواسع بحيث أصبحت ظاهرة تؤخذ بالحسبان، لما لها من آثار سلبية كبيرة على اقتصاديات الدول، لذلك اهتمت الكثير من المنظمات الحكومية وغير الحكومية بهذه الجريمة وعدتها من أهم صور الجريمة المنظمة.

وغسيل الأموال هو نشاط إجرامي تعاوني تتلاقى فيه وتتحد الجهود الشريرة لخبراء المال والمصارف وخبراء التقنية– في حالات غسيل الأموال بالطرق الإلكترونية وجهود اقتصاديي الاستثمار المالي، إلى جانب جهود غير الخبراء من المجرمين، ولهذا تتطلب مثل هذه الجرائم دراية ومعرفة من قبل مرتكبيها وعملاً وتعاوناً يتجاوز الحدود الجغرافية؛ الأمر الذي جعل منها جريمة عابرة للحدود وجريمة منظمة ذات سمات عالية. إن كل ذلك يؤدي إلى انتشار الجرائم وزيادة عدد المجرمين بسبب التحالفات التي تخلقها هذه العمليات بين العصابات الإجرامية في البلاد الذي تنتشر فيه عمليات تبييض المال الحرام،

حيث أن هذه الشبكات تحاول كلاً منها الظفر بالتعاقدات التي تقيمها مع مرتكبي عمليات غسيل الأموال، وتنشأ على أثر ذلك عدة شبكات إجرامية لهذا الغرض.

كما أن عمليات غسيل الأموال تتم في العادة خارج حدود البلد الذي أخذت منه، خشية انكشاف أمرها ومصادرتها في الداخل، وهو ما يؤدي في النهاية إلى إخراج الأموال الطائلة، ومن ثم حرمان البلد وأهله منها. وأيضا تؤدي هذه العمليات إلى إثراء المجرمين وجعلهم أصحاب رؤوس أموال طائلة يسخرونها في العمليات الإجرامية وفي السلوك المنحرف الخارج على القانون.

إن من يدفع ضريبة غسيل الأموال القذرة هو الفرد في البلد الذي تؤخذ منه هذه الأموال، والتي هي من الممكن أن تسد الكثير من الثغرات الموجودة في هذا البلد من ناحية تطوير المرافق الحياتية والاهتمام بدخول الأفراد وإنشاء مشاريع ذات أهمية ونفع للبلد. ونلاحظ أن هناك الكثير من البلدان التي تتمتع بثروات كبيرة، ألا أن ما يتمتع به الفرد في داخلها لا يكاد يسد رمق عيشه، فبالإضافة إلى عمليات نهب الثروات من هذه البلدان المختلفة، تساهم عمليات غسيل الأموال في استنزاف هذه الثروات الهائلة وتسخيرها لصالح جهات قامت بإخراجها على أنها أموال مشروعة، وذلك كفيل بزيادة واستشراء عدد المجرمين الذين ينعمون بأموال هي ملك للجميع وقد حصلوا عليها بهذه الطريقة غير المشروعة.

انتشار عمليات الاحتيال والنصب والتزوير عن طريق آليات ثورة المعلومات:

لقد ساعدت ثورة المعلومات وبشكلٍ مذهل وكبير على انتشار أشكال الفساد وبأوجهه المختلفة، حيث تتم عن طريق آليات المعلوماتية عمليات التزوير والتصرف ببطاقات الائتمان (قبل أن يعلم صاحب البطاقة أن بطاقته يتم استعمالها) ، اضافة إلى عمليات القرصنة والدخول على الملفات الشخصية، وعملية التلاعب بالأرصدة والحسابات الموجودة في البنوك العالمية من خلال عمليات التحويل المباشر عن طريق هذه الآليات، وعقد الصفقات الوهمية مع جهات أخرى عن طريق الاحتيال والنصب، وكذلك بيع الوثائق المزورة على شبكة الانترنيت والشهادات الجامعية والمتاجرة بالأعضاء البشرية وما إلى ذلك.

تصدير الإرهاب عبر شبكات الجريمة المنظمة: قد تقوم العديد من الدول وبالتعاون مع شبكات إجرامية بتصدير الإرهاب ونقله إلى أماكن معينة في العالم، من خلال دفع الإرهابيين والمرتزقة إلى القيام بأعمالٍ تخريبية وفوضوية في مناطق مختلفة من العالم، مقابل تعويضهم ودفع عمولات خاصة لهم، وتلعب الشبكات الإجرامية في ذلك دوراً كبيراً من خلال تنظيم المجموعات الإرهابية والتعاقد مع الجهة التي تشتري خدماتها مقابل دفع المبالغ المتفق عليها بينهم ؛ وبالتالي فذلك من شأنه أن يزيد العالم اضطراباً وعدم استقرار وجره إلى ويلات الحروب والنزاعات التي تبقى مستمرة ومؤثرة بشكلٍ كبير.

وإيضاً يتم ذكر مجموعة من الفساد من النوع الصغير :- (زاهر 154 . 2009)

الرشوة : أي الحصول على أموال أو أية منافع أخرى من أجل تنفيذ عمل أو الامتناع عن تنفيذه مخالفة للأصول.

المحسوبية:أي تنفيذ أعمال لصالح فرد أو جهة ينتمي لها الشخص مثل حزب أو عائلة أو منطقة، دون أن يكونوا مستحقين لها.

المحاباة: أي تفضيل جهة على أخرى في الخدمة بغير حق للحصول على مصالح معينة.

الوساطة : أي التدخل لصالح فرد ما، أو جماعة دون الالتزام. صول العمل والكفاءة اللازمة، مثل تعيين شخص في منصب معين لأسباب تتعلق لقرابة رغم كونه غير كفؤ أو مستحق.

الابتزاز : أي الحصول على أموال من طرف شخص معين في المجتمع مقابل تنفيذ مصالح مرتبطة بوظيفة الشخص المتصف بالفساد.

خطوات استراتيجية لمكافحة الفساد

تستلزم هذه القضية أولا ، تحديد ما نعنية بمنظمات المجتمع المدني التي يمكن ان تقوم بهذا الدور ، وثانياً ، مدي قدرة المجتمع المدني العربي علي مواجهة ظاهرة الفساد بمعناها الشامل . ويلاحظ في هذا الإطار أن معظم الكتابات الخاصة بالمجتمع المدني العربي تنطلق من فرضية وجوده وفاعليتة وقدرتة علي القيام بما يُطلب منه أدوار ، إذا ما توفرت له بعض الشروط وأهمها : الاستقلالية عن الدول . غير أن تقويم قدرات المجتمع المدني يستلزم اللجوء إلي مقاربات منهجيتةِ أثر قدرةً علي تحليل وتفسير الأدوار المختلفة التي يمكن ان يقوم بها المجتمع المدني ، خاصة في ارتباطه بمعيار الفاعلية في تحقيق التنمية والتغير الاجتماعي . وتعتمد هذة المقاربة علي منظورين ، ألمنظور الوظيفي وألمنظور البنيوي

-المنظور الوظيفي :هو الذي يأخذ في الأعتبار وظيفة منظمات المجتمع المدني الرعائية وألخدمية سواء بالنسبة إلي التنظيمات المهنية أم المنظمات غير الحكومية . وفي هذا الإطار تتحمل المنظمات بعضاً من الأعباء التي انسحبت منها الدولة تطبيقاً لسياسات العولمة ولذلك يؤدي نشاطها إلي تقليل حدة التوتر الناتج عن التفاوتات الأجتماعية الحادة وعن التهميش السياسي والأقتصادي ، بالإضافة إلي أنها قد تلعب دوراً أقتصادياً جزئياً في إطار زيادة الدخل والعمالة والإنتاج علي أن هذه المنظمات لا تهدف إلي إحداث تغير جذري في نظام المجتمع ،بل إن معظمها يعمل في إطار محافظ يهدف إلي الحفاظ علي الوضع القائم . كما

أنها بطبيعتها الوظيفية لا تساهم في تعظيم مشاركة المواطنين حيث تتركز آليات صناعة القرار في يد القيادات الحاكمة لهذا التنظيم .

-المنظور البنيوي : فيرتبط بدور منظمات المجتمع المدني في المساهمة في عملية التحول الاجتماعي والسياسي للمجتمع باعتبارها أحد الفواعل الأساسية في البناء الأجتماعي . ويتسم دور المجتمع المدني في هذه الحالة في علاقتة بمؤسسات المجتمع الأخري مثل الدولة والسوق بكونه عنصراً يؤدي إلي التوازن الاجتماعي للقوي الفاعلة وليس تابعاً أو ملحقاً بتلك العناصر الأخري . وتتجاوز منظمات المجتمع المدني بهذا المعني الدور الرعائي –الخدمي إلي الدور التنموي بمعني العمل علي تغيير الواقع هيكليا ً وتعظيم القدرات ، والدفاع عن الحقوق وتمكين القوي الاجتماعية للمجتمع

إن قضية الفساد تحتاج إلى اكثر من جهدٍ واستراتيجيات عمل لتوضيح الخطوط الرئيسية التي من الممكن من خلالها السير في مكافحة الفساد، ورغم خطورة الفساد واستشرائه، مع صعوبة وضع خطوات محددة لمكافحته والتيقن بأنها ستقضي عليه، إلا أن المسألة لا تبدو مستحيلة، ولا يجب علينا إزاءه إلا وضع ما نجده فعالاً حقيقياً في مكافحته لو اتبع وبطريقة منطقية وعقلانية.

تبدأ جهود الدول في العادة لمكافحة الفساد، برفع الوعي بضرورة محاربة الفساد والقضاء عليه، ومن ثم إجراء تغييرات بجعل الحكومة اقل قابلية للفساد، ثم التصدي لمشكلة الأنظمة الفاسدة.

وتقوم مكافحة الفساد على طريقتين، الأولى على أساس العقاب والثانية على أساس الوقاية، وهناك تكامل بين الطرفين، ودرجت الدول النامية على تطبيق العقاب دون التطرق لأصول وجذور المشكلة.

لمكافحة الفساد يجب إتباع ما يلي:

وهنا يتم ذكر بعض الأقتراحات الي يجب أتباعها من قبل مؤسسات الدوله الحكومية والغير حكوميه لمكافحة الفساد :-

1- معاقبة بعض كبار المخالفين، إذ أن من الاستراتيجيات الناجحة هو (قلي قليل من السمك الكبير)، فعندما تكون هناك مشاركة كبيرة في أعمال الفساد مع الإفلات من العقاب يكون الحل الوحيد هو إدانة ومعاقبة عدد من كبار الشخصيات الفاسدة، ويبقى للحكومة أن تكشف وبسرعة عن بعض المتهربين من الضرائب ومانحي الرشاوى الكبيرة ومتعاطي الرشوة على المستوى الداخلي والخارجي في الحكومة، وعليه فربما تكون أول سمكة يتم قليها تكون من الحزب الحاكم في السلطة.

2- اختيار الموظفين من ذوي الكفاءات المهنية والاختصاص.

3- وضع نظام عصري وعادل لتقييم أداء الموظفين.

4- إصلاح الحوافز: حيث تكون معدلات الأجور في القطاع العام منخفضة في العديد من الدول، إلى الحد الذي لا يستطيع معه الموظف من إعالة أسرته دون العوز، اضافة إلى أن القطاع العام يفتقر إلى مقياس النجاح، فما يتقاضاه الموظف لا علاقة له بما ينتجه.

5- ضرورة تطبيق أسس العقلانية الإدارية والتي من شأنها أن تلغي المحسوبية والرشوة وما إلى ذلك.

6- تعزيز أجهزة مكافحة التهرب الضريبي والتهريب الجمركي بالكفاءات العالية والأجهزة، وهذا يتطلب وجود إدارة ضريبية على درجة عالية من الكفاءة.

7- التعريف بعقوبات التهرب الضريبي والتهريب الجمركي بشكل واضح، باعتبار ذلك أحد وسائل الردع.

8- التركيز على الفساد الموجود في القطاع الخاص، حيث درجت العادة بالاعتقاد بأن الفساد خلق في رحم القطاع العام وخرج إلى النور من مشاكله، إلا أن الفساد في القطاع الخاص ليس اقل حجماً وأثراً، لذلك يجب مكافحته .

9- إقامة لجان نزاهة من كفاءات معروفة لمراقبة سير العمل الوظيفي في مؤسسات الدولة، ويشمل ذلك حتى المسؤولين الكبار في الدولة.

10- إشراك المواطنين في تشخيص الأنظمة الفاسدة، حيث يتمثل ذلك بإقامة الحملات الناجحة ضد الفساد ومشاركة المواطنين فيها، حيث انهم خير دليل للكشف عن مواقع الفساد وحدوثه .

11- يجب أن تتخذ الحكومات دوراً فعالاً في الحد من الفساد، وذلك من خلال إرساء دعائم الديمقراطية وزيادة مشاركة المواطنين في المساءلة العامة والرقابة لإجراءات وأعمال الحكومة، وذلك بدوره يؤدي إلى تلافي الفساد والوقاية منه .

12- اعتماد الشفافية في تعامل الشعب مع الحكومة والمنظمات والأحزاب، ليكونوا على علم تام بما تقوم به هذه الجماعات، وذلك لغرض إتاحة الفرصة للجماهير لمساءلة كل من يسيء لها وتعويدهم على الأسلوب الحضاري في المحاسبة ؛ مما يؤدي إلى اجتثاث الفساد .

13- تفعيل دور منظمات المجتمع المدني في المساهمة بالحد من الفساد وبأشكاله المختلفة.

14- تفعيل الجهاز الإعلامي لما له من اثر كبير في الكشف عن عمليات الفساد الصغيرة والكبيرة، ودوره في توجيه الجماهير نحو محاربة الفساد والتعريف بمؤثراته وما ينجم عنه من أضرار.

15- تعزيز الاتفاقيات الدولية التي من شأنها أن تكافح الفساد العالمي والجريمة المنظمة وتوفيق التشريع الوطني بما ينسجم معها .

16- ضرورة قيام تحالفات دولية بين بعض الدول والدول المجاورة لها لمراقبة الفساد عبر الحدود الدولية وضبطه.

17- إقامة المؤتمرات وإعداد البحوث والدراسات بشكل مكثف لتسليط الضوء وبشكل واسع على الفساد وآثاره المختلفة، لغرض تطويقه ووضع الآليات المناسبة للحد منه.

18- يجب أن تكون إجراءات مكافحة الفساد فى كافة القطاعات، برؤية متكاملة.

19- يجب أن تقوم الحكومة المصرية بإصدار معلومات يتم تحديثها بصفة دورية ونشرها على شبكة الإنترنت، وتشتمل على الميزانيات وتقييم الأداء على المستويين المحلى والوطنى فى جميع المجالات.

20- يجب أن تقوم الحكومة المصرية بتطبيق أنظمة قومية فعالة للإبلاغ عن الممارسات الفاسدة وانتهاكات حقوق الإنسان.

21- يجب أن تكون جهات التمويل والدعم الفنى المانحة على قدر كبير من الوضوح والصراحة.

22- يجب أن توفر الحكومة المصرية الحماية للمبلغين عن ممارسات الفساد من الأفراد الذين يعملون فى المؤسسات.

23- يجب أن يتقاضى العاملون أجرا لائقا يتناسب مع تعليمهم ومهارتهم والتدريب الذى تلقوه.

24- يجب توضيح القواعد المنظمة لتعارض المصالح وفقا لمبدأ دعم الشفافية.

25- يجب تطبيق ميثاق النزاهة فى التعاملات التجارية والذى يتضمن اتفاقا يلتزم به كل من مقدمى العطاء والهيئات المتعاقدة ويحظر فيه عرض أو قبول الرشاوى فى التعاقدات العامة.

26- يجب توفير الخبرات الضرورية والموارد والاستقلالية للهيئات المعنية بمكافحة الفساد.

27- يجب على الدولة تفعيل الحكومة الإلكترونية وتحقيق الخدمات للمواطنين بدون الحاجة للاتصال المباشر مع موظفى الدولة. إننا يجب أن ندرك ضرورة اتباع الأساليب العصرية التكنولوجية الحديثة فى نظم إدارة الدولة وحوكمة المؤسسات الحكومية بحيث تتفاعل السلطات السياسية والاقتصادية والإدارية وتعمل فى منظومة متكاملة يعتمد كل عنصر منها على فاعلية أداء العناصر الأخرى- على جميع المستويات- فى غاية الأهمية لمنع الممارسات الفاسدة وحماية حقوق الإنسان فى نفس الوقت.

الاقتراحات

للحدّ من تفشّي ظاهرة الفساد، يجب على مؤسسات المجتمع الحكومية والغير حكومية محاربته بشتّى السّبل والأشكال، عن طريق الالتزام الدّيني والأخلاقي والوطني والإنساني.

وهذه بعض الأقتراحات التي نراها مناسبة لمكافحة الفساد بالأضافه إلي ما تم ذكره من قبل :-

-إنشاء هيئة خاصة على المستوى الدولي،بهدف رصد المعلومات عن الفساد وجمعها مع إمكانية تطويرها ودعمها بقاعدة بيا نات دولية ؛

-إعداد الدراسات الاحصائية حول قضايا الفساد والإجراءات المضادة له ومتابعتها، واشراك مؤسسات المجتمع المدني في مناقشتها، والتأكيد على التبني الجاد لنتائج الدراسات والمؤشرات الإحصائية الدالة على خريطة الفساد ؛

-المراجعة الدورية للأنظمة المتعلقة بمكافحة الفساد والعمل على تطويرها بما يتناسبمع مع التغيرات في البيئة المحيطة لضمان وضوحها وسهولة تطبيقها ؛

-وضع استراتيجية شاملة تشترك فيها الجامعات والمدارس والأسر والمسجد ليقوم كل بدوره ؛

-ضرورة وضع مناهج تربوية وثقافية عبر مؤسسات التعليم العالي بمختلف مستواها لغرض إنشاء ثقافة النزاهة والحفاظ على المال العام.

- تشكيل لجنةٍ مخصّصةٍ في كلّ دائرة للإصلاح الإداري، ودراسة الواقع الإداري، وسلوك العاملين لمحاربة الفساد وقت اكتشافه.

- تعيين القيادات الشّابة النّشيطة، المؤمنة بالتّطوير والتغيّر، ذات الكفاءة والمؤهّل والخبرة العلمية في مجال العمل وضع الشخص المناسب في المكان المناسب .

-إنشاء جيلٍ نظيفٍ قائمٍ على الأخلاقِ الإسلاميّة؛ فعندما يكون لدى الشّخص نفسه الوازعُ الدّينيُّ ومخافة الله، فإنه سيُحافظ على المُقدّرات التي بين يديه، ولن ينفقها إلّا على الوجه المشروع.

-تربية النّفس على احترام القوانين الوضعيّة من خلال إيقاظ الضّمير الذي يُعدُّ شُرطيّاً داخل كلّ شخص، وتنمية روح الانتماء للوطن وحبه وتقديم مصلحته على المصلحة العامّة.

- توخّي الحيطة والحذر عند تعيين الأشخاص في المناصب الماليّة بالذات؛ فيجب البحث عن الشّخص المُناسب الذي لديه سيرة سلوكيّة جيّدة في الحياة العامّة والعمليّة، فليس من الصّائب تعيين شخصٍ معروفٍ بقبوله بالرّشوة مهما كانت صغيرةً في أي منصبٍ ماليّ.

- تفعيل دور الإعلام بكافّة أشكاله بتوعية الناس حول أنواع الفساد، وطرق التعاون معاً للقضاء عليه.

الخاتمة

إن الفساد بأوجهه المختلفة المحلية والعالمية هو آفة ما تلبث أن تفتك بالمجتمعات التي تنتشر فيها، وما ازدياد الأزمات والتقلبات في اقتصاديات الدول وازدياد الفقر والعوز، إلا وكان الفساد أحد أسبابها المباشرة، فالقضاء على الفساد الصغير غير مجدي مع بقاء الفساد الكبير، فالعملية تستوجب القضاء على كليهما، كما إن المسألة هي ليست المناداة بالقضاء على الفساد دون وضع الأسس العقلانية والممهدة فعلياً للقضاء عليه، فلا ننادي بضرورة القضاء على الفساد في الدولة دون وضع السبل الكفيلة في بادئ الأمر للوقاية منه، فبقاء الفساد وتوسعه معناه وقوع المجتمع في الفقر والتعرض للاضطرابات التي لا تنفك عنه إلا وتحيله حطاماً.

وقد تناولت هذة الدراسة موضوعاً هاماً وهو الفساد في مجتمعنا الحالي ودور المؤسسات الحكوميه والغير حكومية في مكافحة هذا الفساد، وأعتمدت الدراسة علي المنهج الوصفي التحليلي القائم علي دراسه وتحليل المفاهيم والدراسات السابقة لهذا الموضوع ، وتناولت الدراسة المفاهيم الشائعة للفساد واستنتج ،انة بالمفهوم العام هوإساءة استخدام السلطه للحصول علي شيء ما بشكل غير شرعي . وومن ثم تكلمناعن أنواع الفساد وتوصلنا إلي ان هناك نوعين اساسين من الفساد وهو، الفساد الصغير والفساد الكبير ، وإيضا تحدثنا عن مسببات الفساد في المجتمع وقد تناولنا مواضيع كثيرة تعتبر الأسباب الأساسيه او الشائعة لحدوث الفساد في المجتمع .

وبعد أن تعرفنا علي اسباب الفساد ذكرنا بعض الطرق لمكافحة هذا الفساد وما يجب علي المؤسسات الحكوميه والغير حكوميه القيام به لمواجهة هذا الفساد او الحد منه واخيرا ذكرنا بعض المقترحات التي يري الباحث انها ناتج للدراسة ويوصي بأتباعها من قبل المؤسسات الحكومية والغير حكومية لمواجهة ظاهرة الفساد .

المراجع

المراجع العربية :-

1- الجريمة المنظمة والإرهاب نحو مقاربة شمولية، مداخلة معدة من قبل منظمة المؤتمر الاسلامي للمساهمة في اعمال المؤتمر الدولي لمكافحة الارهاب، الرياض، 2005، منشورة على الانترنيت:

2- آل الشيخ ، خالد بن عبد الرحمن بن حسين ، الفساد الإداري أنماطها وأسبابها وسبل مكافحاتها، رسالة دكتوراه ، مقدمة لجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية

3- بولحبال، أسماء، .(2015) إشكالية الحد من الفساد : الدروس المستفادة من التجارب الدولية .رسالة ماجستير في الاقتصاد والتسيير العمومي، جامعة قسنطينة2 ، الجزائر.

4- حسام بدراوي ، الشفافية ومكافحة الفساد من منظور حقوق الإنسان ، المصري اليوم ، 2018

5- مازن مرسون محمد ، في قضايا الفساد ومؤثراته المختلفة، مقال منشور في، مجلة النبأ ،علي الأنترنت ،العدد 80 ، تاريخ: كانون الثاني 2006

6- مسرة، انطوان نصري ، دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد، 2004، مركز دراسات الوحدة العربية والمعهد السويدي بالإسكندري الرياض ,١٤٢٨ هـ.

7- شرفى، منصف ،الجزائر ،تجارب دولية فى مكافحة الفساد الإدارى ، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية ، ع 49 ، جامعة عبد الحميد مهري ، 2018

8- عادل عبد اللطيف، الفساد كظاهرة عربية وآليات ضبطها: اطار لفهم الفساد في الوطن العربي ومعالجته، مجلة المستقبل العربي، السنة 27، العدد 309، بيروت، 2004م، ص95

9- عبد العظيم، حمدي .(2008) .عولمة الفساد وفساد العولمة .الإسكندرية : الدار الجامعية.

10- عطيه الجيار ، تجارب بعض الدول العربية في مكافحة الفساد

المراجع الأجنبية :-

1- Peisakhin, L. and Pinto, P. 2010. Is Transparency an Effective Anti-Corruption Strategy? Evidence from a Field Experiment in India.

2- Booth, C. Segon. M and O'Shannassy, T. (2010). "Managerial Perspectives of Bribery and Corruption in Vietnam". International Review of Business Research Papers, World Business ,Institute, Vol. 6 (1), pp. 574-589

3- Jaegere, S. (2012). "Principles for Anti-Corruption Agencies: A Game Changer". Jindal

4- Journal of Public Policy, School of Government and Public Policy, Vol. 1 (1), pp. 79-120

5- Peisakhin, L. and Pinto, P. 2010. Is Transparency an Effective Anti-Corruption Strategy? Evidence from a Field Experiment in India. http://onlinelibrary.wiley.com/doi/10.1111/j.1748- (موقع الدراسة) 5991.2010.01081.x/abstract

6- Di Tella R, Schargrodsky E (2003) The Role of Wages and Auditing during a Crackdown on Corruption in the City of Buenos Aires. Journal of Law and Economics 46, 269–292.